



الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية
General Secretariat of Zakat, Tax and Customs Committees

قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية

8 ربيع الآخر 1445 هـ
الأمر الملكي رقم 25711

Zakat, Tax, and Customs Committee Procedures

October 23, 2023
Royal Order No. 25711

gstc.gov.sa

عربي

English



قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية



الباب الأول: أحكام تمهيدية

المادة الأولى: تعريفات:

يقصد بالعبارات والمصطلحات الآتية -أيما وردت في هذه القواعد- المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق غير ذلك:

القواعد: قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية.

الهيئة: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

المجلس: مجلس إدارة الهيئة.

دوائر الفصل: أي دائرة من دوائر لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الزكوية الضريبية والجمركية.

دوائر الاستئناف: أي دائرة من دوائر اللجان الاستئنافية للمخالفات والمنازعات الزكوية الضريبية والجمركية.

الدوائر: دوائر الفصل ودوائر الاستئناف.

العضو: عضو أي من الدوائر، ويشمل ذلك رئيس الدائرة.

الأمانة العامة: الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية.

الأمين العام: الأمين العام للجان الزكوية والضريبية والجمركية.

الترافع عن بُعد: الترافع من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية بين أطراف الدعوى، التي تحددها الأمانة العامة.

الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية والجمركية: الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية والجمركية، والقرارات والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي تكون المملكة طرفاً فيها.

المكلف: كل شخص طبيعي أو اعتباري خاضع للزكاة و/أو الضريبة و/أو الرسوم الجمركية، بمقتضى الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية والجمركية.

اللجنة الداخلية: اللجنة الداخلية المعنية في الهيئة لتسوية الخلافات التي تنشأ بينها وبين المكلفين في شأن قرارات الهيئة.

قواعد التسوية: قواعد تسوية الخلافات الزكوية والضريبية والجمركية.

اليوم: اليوم التقويمي بما في ذلك أيام العطل الرسمية للدولة.



المادة الثانية: رفع الدعوى:

يكون رفع الدعوى وتقديم المذكرات وكل إجراءات التقاضي حضورياً أو عن بعد من خلال الوسائل الإلكترونية ووفق المتطلبات التي تحددها الأمانة العامة.

الباب الثاني: الاختصاصات وإجراءات التظلم

المادة الثالثة: الاختصاص النوعي:

- 1- تختص دوائر لجنة الفصل الزكوية والضريبية بما يأتي:
 - أ- الفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحقين العام والخاص، الناشئة عن تطبيق أحكام الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية.
 - ب- الفصل في اعتراضات ذوي الشأن على القرارات الصادرة من الهيئة تطبيقاً لأحكام الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية.
- 2- تختص دوائر لجنة الفصل الجمركية بتطبيق أحكام نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، وذلك على النحو الآتي:
 - أ- النظر في جميع جرائم التهريب الجمركي وما في حكمه.
 - ب- النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد أحكام النظام ولائحته التنفيذية.
 - ج- النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملاً بأحكام المادة (147) من النظام.
 - د- النظر في الاعتراضات المقدمة على قرارات الترخيم وفقاً لأحكام المادة (148) من النظام.
 - هـ- النظر في الاعتراضات المقدمة على القرارات الصادرة برفض طلبات الاسترداد.
- 3- تختص دوائر الاستئناف بالفصل في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات دوائر الفصل.
- 4- تختص الدوائر بالتحقيق والفصل في الدعوى، بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود، والأمر بتقديم الأدلة والوثائق، وإصدار القرارات، وفرض العقوبات، وفقاً لأحكام النظامية ذات الصلة.

المادة الرابعة: الاختصاص المكاني:

يجوز أن تنظر الدعوى في أي دائرة مختصة نوعياً بنظرها دون أن تتقيد بالاختصاص المكاني لها، ويستثنى من ذلك دعاوى جرائم التهريب الجمركي وما في حكمه، والشروع في أي منها، بحيث ينعقد الاختصاص المكاني للدوائر الداخل ضمن اختصاصها المكاني مكان ارتكاب الجريمة.

المادة الخامسة: الاعتراض على قرار الهيئة:

يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة التظلم منه لديها خلال (ستين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه به، وعلى الهيئة أن تبث في التظلم خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمه، وللمتظلم خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ إبلاغه برفض التظلم أو قبوله جزئياً أو مضي التسعين يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:



أ- طلب إحالة التظلم إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية. فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز له الاعتراض على قرار الهيئة أمام دوائر الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية. ولا يشمل الاعتراض ما قد يكون توصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

ب- إقامة دعوى مباشرة أمام دوائر الفصل.

المادة السادسة: حالات تحصين قرار الهيئة:

مع عدم الإخلال بما تضمنته المادة (الخامسة) من القواعد، يصبح قرار الهيئة غير قابل للتظلم منه أمام أي جهة أخرى في أي من الحالات الآتية:

أ- إذا لم يتظلم المكلف لدى الهيئة على القرار خلال (ستين) يومًا من اليوم التالي لتاريخ تبليغه به.
ب- إذا لم يُقيم المكلف دعوى أمام دوائر الفصل، أو لم يطلب إحالة تظلمه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يومًا من اليوم التالي لتاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة بتعديل القرار المتظلم منه أو برفض تظلمه، أو من مضي (تسعين) يومًا من تاريخ تقديم تظلمه لديها على القرار دون البت فيه.

ج- إذا لم يعترض المكلف أمام دوائر الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من اليوم التالي لتاريخ تبليغه بالقرار الصادر من اللجنة الداخلية في شأن التسوية، أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية، دون الوصول إلى تسوية.

ولا يكون قرار الهيئة محصنًا في حال ثبت للدائرة المختصة عدم استيفاء قرار الهيئة للمتطلبات النظامية المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح الزكوية والضريبية والجمركية.

المادة السابعة: نفاذ القرار الصادر عن الهيئة:

1- لا يؤثر الاعتراض المقدم من المكلف في الدعاوى الزكوية والضريبية في التزامه بسداد المبلغ المستحق نظامًا، غير المتظلم منه.

2- لا يوقف تنفيذ قرارات تحصيل الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والغرامات الجمركية الثابتة المتظلم منها إلا إذا أديت عن المبالغ المطالب بها تأمينًا بموجب كفالة بنكية أو نقدية.



الباب الثالث: إجراءات التسوية

المادة الثامنة: التسوية الزكوية والضريبية والجمركية:

1 - للجنة الداخلية التفاوض مع المكلف من أجل تسوية اعتراضه على قرار الهيئة في أي مرحلة من مراحل نظر الدعوى، ويترتب على بدء التفاوض مع المكلف وقف السير في الدعوى.

2 - يُعد قرار اللجنة الداخلية الصادر بالتسوية نهائياً ومنهياً للدعوى، إذا وافق عليه المكلف كتابةً خلال المدة المحددة في قواعد التسوية. ويجب على الهيئة تبليغ الأمانة العامة بذلك مع تزويدها بنسخة من القرار لشطب الدعوى.

3 - إذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية أو انقضت المدة المحددة في قواعد التسوية، فيستكمل نظر الدعوى وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في القواعد. ويحدد المجلس بقرار منه اختصاصات اللجنة الداخلية، ويصدر قواعد التسوية.

المادة التاسعة: التسوية في قضايا التهريب الجمركي:

يجوز عقد التسوية الصلحية في قضايا التهريب الجمركي، وفقاً للأحكام الواردة في نظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية، بناءً على طلب كتابي من صاحب الشأن سواء قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم الابتدائي، وتسقط الدعوى بعد انتهاء إجراءات المصالحة عليها، ويحق لصاحب الشأن عدم قبول التسوية الصلحية.

الباب الرابع: إجراءات قيد الدعوى

المادة العاشرة: التمثيل أمام الدوائر:

يكون تمثيل أطراف الدعوى وفقاً للأحكام الواردة في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.

المادة الحادية عشرة: آلية رفع الدعوى وبياناتها:

1- ترفع الدعوى وفقاً للمتطلبات التي تحددها الأمانة العامة، مستوفية للبيانات الآتية:

أ- الاسم الكامل للمدعي، ورقم هويته إن كان شخصاً طبيعياً. فإن كان شخصاً اعتبارياً، فعقد التأسيس ورقم سجله التجاري، وعنوان مقره الرئيس أو الفرع إن كانت الدعوى متعلقة بهذا الفرع.

ب- الرقم الضريبي أو المميز إن وجد.

ج- رقم الاعتراض لدى الهيئة، وتاريخه، ونتيجته، ونسخة من القرار المعارض عليه.

د- الاسم الكامل للوكيل أو الممثل النظامي -بحسب الحال- ورقم هويته، ومكان إقامته، ومكان عمله إن وجد.



هـ- تحديد وسيلة الاتصال أو وسائل الاتصال الخاصة بالمدعي التي يمكن من خلالها التواصل معه أو مع من يمثله بما في ذلك رقم الجوال.
و- موضوع الدعوى، وما يطلبه المدعي، وأسانيده.
ز- تاريخ التبليغ بقرار الهيئة أو اللجنة الداخلية المعنية ونتيجته، وذلك بالنسبة للاعتراض المحال إليها إن وجد.
ولا يجمع في صحيفة الدعوى بين أكثر من اعتراض لدى الهيئة، وتقيّد دعوى مستقلة لكل اعتراض.

2- تُرفع الدعوى المرتبطة بجرائم التهريب الجمركي وما في حكمه، والشروع في أي منها، الداخلة في اختصاص دوائر اللجان الجمركية من الجهة المختصة، من خلال النظام الإلكتروني ووفق المتطلبات التي تحددها الأمانة العامة، مستوفية للبيانات الواردة في نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية.

وتُعدّ الدعوى المستوفية للمتطلبات والبيانات المقررة مقيّدة من تاريخ تقديمها. وفي حال عدم استيفاء المتطلبات والبيانات، فعلى مُقدّمها استيفاء ما نقص منها خلال (خمسة عشر) يومًا من تاريخ إبلاغه بذلك النقص، فإن لم يستوف ما طُلب منه خلال المدة المذكورة، عُدّت الدعوى كأن لم تكن. ويجوز للمدعي -دون إخلال بالمدة المنصوص عليها في المادة (الخامسة) من القواعد- إقامة دعوى جديدة تقيد بقيد جديد. وللأمانة العامة طلب أي مستند نظامي يدعم صحة البيانات المشار إليها في هذه المادة.
ولا تُحيل الأمانة العامة الدعوى إلى الدوائر لنظرها إلا بعد تحققها من استيفائها للمتطلبات والبيانات المقررة وفقًا لهذه المادة.

المادة الثانية عشرة: وسائل التبليغ:

يُعدّ التبليغ منتجًا لآثاره النظامية وتبليغًا لشخص المرسل إليه وفقًا لبيانات التواصل المدخلة من مقدم الدعوى، إذا كان عبر إحدى الوسائل الآتية:

- 1- الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني المرسلة -بوساطة النظام الإلكتروني للأمانة العامة- إلى الجوال الموثق أو المختار، أو البريد الإلكتروني المختار.
 - 2- الاتصالات الهاتفية المسجلة على الهاتف الموثق أو المختار.
 - 3- العنوان الوطني.
 - 4- العنوان المدون في السجل التجاري.
 - 5- أي من الحسابات المسجلة في أحد الأنظمة الإلكترونية الحكومية.
- ويجوز إجراء التبليغ في أي وقت، وللأمانة العامة الاستعانة بالقطاع الخاص في تبليغ أطراف الدعوى.



المادة الثالثة عشرة: تعذر التبليغ:

- 1- إذا لم يُعرف مكان إقامة المدعى عليه أو عنوانه، وتعذر — بناءً على ذلك — تبليغه بالدعوى أو بموعد الجلسة، واستنفدت كافة الوسائل المذكورة في المادة (الثانية عشرة) من القواعد، فللأمانة العامة أن تطلب تبليغه عن طريق الجهات المختصة؛ فإن لم يتحقق التبليغ، فيُنشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية أو أي من الصحف المحلية. ويُعد القرار الصادر في حقه غيابياً.
- 2- يخضع التبليغ في دعوى الحق العام للإجراءات المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية بما لا يخالف طبيعة الدعوى.

المادة الرابعة عشرة: تبادل المذكرات:

- 1- على المدعى عليه إيداع الرد على الدعوى خلال مدة لا تزيد على (ثلاثين) يومًا من تاريخ تبليغه بالدعوى، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة -وفقًا للمتطلبات المحددة من الأمانة العامة- وللأمانة العامة بناءً على طلب مسبب من المدعى عليه تمديد هذه المدة بما لا يزيد على (ثلاثين) يومًا أخرى، وإذا لم يودع الرد خلال المدة المقررة تدرس الأمانة الدعوى وتحيلها إلى الدائرة المختصة.
- 2- للمدعي الاطلاع على رد المدعى عليه والرد عليه خلال (عشرة) أيام من تاريخ التبليغ برد المدعى عليه. وإذا لم يودع الرد خلال المدة المقررة تدرس الأمانة الدعوى وتحيلها إلى الدائرة المختصة.

الباب الخامس: إجراءات نظر الدعوى

المادة الخامسة عشرة: انعقاد الجلسة:

- 1- تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابة، وللدوائر -من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الأطراف- سماع الأقوال والدفع بالترافع عن بُعد أو حضوريًا، بحسب تقديرها، وتعد الجلسة -في حال انعقادها عن بُعد- في حكم المنعقدة حضوريًا، وترتب كافة آثارها، وتثبت الدائرة ذلك في محضر الجلسة.
- 2- دون إخلال بالفقرة (1) من هذه المادة، يجوز للدائرة أن تعهد إلى أحد أعضائها تحضير الدعوى وتهيئتها للمرافعة قبل موعد الجلسة المقررة لها.
- 3- في حال غياب رئيس الدائرة ينوب عنه عضو الدائرة ذو التأهيل النظامي في رئاسة الجلسة.

المادة السادسة عشرة: إدارة الجلسة:

يُنَاط برئيس الجلسة ضبط الجلسة وإدارتها والحفاظ على النظام خلال انعقادها، وله في سبيل ذلك أن يأمر بإخراج من يخل بنظامها من قاعة الجلسة، وأن يأمر بمحو العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من أي مذكرة أو ورقة يقدمها أي من أطراف الدعوى، وأن يأمر بتحرير محضر عن كل مخالفة أو جريمة تقع خلال انعقاد الجلسة.



المادة السابعة عشرة: محضر ضبط الجلسة:

يكون لكل دائرة أمين سر -أو أكثر- يُحرر محاضر ضبط جلساتها تحت إشراف رئيسها، ويثبت في محضر الضبط تاريخ ووقت افتتاح كل جلسة ووقت اختتامها، ومكان انعقادها، وأسماء عضو أو أعضاء الدائرة الذين اشتركوا في الدعوى، وأطرافها، ويثبت كذلك جميع الإجراءات والوقائع التي تتم في الجلسة.

المادة الثامنة عشرة: الفصل في الدعوى:

تفصل الدائرة في الدعوى المعروضة أمامها خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ انعقاد أول جلسة فيها، وللدائرة - في الحالات التي تستدعي مدة أطول - أن تمدد المدة بما لا يتجاوز (خمس عشرة) يومًا أخرى.

المادة التاسعة عشرة: غياب المدعي:

1- إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبليغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهية للفصل فيها.
2- إذا لم تكن الدعوى مهية للفصل فيها فتشطبها الدائرة، فإذا انقضت (ثلاثون) يومًا من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتصدر الدائرة قرارًا باعتبار الدعوى كأن لم تكن، ويعد القرار نهائيًا غير قابل للاستئناف. ويجوز للمدعي -دون إخلال بالمدة المحددة لسماع الدعوى- إقامة دعوى جديدة تقييد بقيد جديد.

المادة العشرون: غياب المدعى عليه:

إذا تبليغ المدعى عليه أو وكيله أو من يمثله بصحيفة الدعوى أو بموعد الجلسة -وفقًا للمادة (الثانية عشرة) - أو أودع هو أو وكيله أو ممثله النظامي مذكرة بدفاعه ولم يحضر، أو حضر هو أو وكيله أو ممثله أي جلسة ثم غاب بعد ذلك، قَيِّدُ القرار الصادر في حقه حضورًا.

المادة الحادية والعشرون: غياب أطراف الدعوى:

يُعد غائبًا كل طرف لم يحضر خلال (ثلاثين) دقيقة من الميعاد المحدد لبدء الجلسة، ما لم تقرر الدائرة تمديد هذه المدة، فإن حضر الطرف بعد هذه المدة وقبل بدء الجلسة، فلا يُعد غائبًا.

الباب السادس: إجراءات الإثبات وندب الخبير

المادة الثانية والعشرون: وسائل الإثبات:

يكون الإثبات أمام الدائرة بجميع طرق الإثبات المنصوص عليها في نظام الإثبات.

المادة الثالثة والعشرون: صلاحيات الدوائر:

إذا رأت الدائرة خلال المرافعة ضرورة إجراء معاينة أو تحقيق تكميلي؛ باشرت ذلك بنفسها أو ندبت من يقوم به، ولها أن تكلف من تختاره لسماع شهادة من ترى حاجة إلى سماع شهادته.

المادة الرابعة والعشرون: الاطلاع والاستنساخ:

لا يجوز التعويل على أوراق أحد أطراف الدعوى أو مذكراته دون تمكين الطرف الآخر من الاطلاع عليها.



المادة الخامسة والعشرون: ندب الخير:

- 1- للدائرة -عند الاقتضاء- ندب خبير أو أكثر، ولا يجوز أن يتواصل معه أي من أطراف الدعوى أو أن يتواصل هو مع أي منهم إلا من خلال الأمانة العامة.
- 2- تُحدّد الدائرة -في قرار ندبها- مهمة الخبير، وأجل إيداع تقريره أو إبداء رأيه، وتُحدّد كذلك الطرف أو الأطراف المعيّنين بتحمّل الأتعاب، وتُدفع الأتعاب -بحسب ما تراه الأمانة العامة إما بالإيداع في حسابها البنكي أو بتقديم شيك مصرفي باسم الأمانة العامة- خلال الأجل الذي تُحدّده الدائرة لذلك، فإن تخلف الطرف المكلف عن إيداع الأتعاب أو تقديم الشيك المصرفي في الأجل المحدد، جاز للطرف الآخر دفع تلك الأتعاب مع حقه -إذا صدر قرار الدائرة لصالحه- في الرجوع على خصمه بما تُقدره الدائرة من قيمة لها.
- 3- إذا لم يودع أي من أطراف الدعوى أتعاب الخبير المنتدب أو يقدم الشيك المصرفي، وكان الفصل في الدعوى يتوقف على تقريره، فللدائرة وقف السير في نظر الدعوى حتى يتم إيداع الأتعاب.

المادة السادسة والعشرون: تقرير الخبير:

يجب على الخبير الذي تنتدبه الدائرة إيداع التقرير خلال المدة المحددة له في قرار ندبه، فإن لم يتمكن من إيداع التقرير في الميعاد المحدد فعليه أن يقدم تقريراً يبين فيه سبب ذلك، وللدائرة أن تمدد أجل إيداع التقرير وفقاً لتقديرها، بما لا يزيد على المدة المحددة في المادة (الثامنة عشرة) من القواعد.

الباب السابع: قرار الدائرة

المادة السابعة والعشرون: صدور القرار:

- 1- يصدر قرار الدائرة بالأغلبية، ويوقع عليه جميع أعضاء الدائرة الذين شاركوا في نظر الدعوى، ويدون في محضر ضبط الجلسة رأي العضو المخالف مسبقاً وجواب الأغلبية عليه، ويلحق بملف الدعوى، ويجب أن يتضمن القرار ما يُفيد بصدوره بالإجماع أو الأغلبية.
- 2- يُبلغ الأطراف بالقرار من خلال الوسائل التي توفرها الأمانة العامة.

المادة الثامنة والعشرون: بيانات القرار:

يجب أن يتضمن القرار اسم الدائرة التي أصدرته، وأسماء أعضائها الذين شاركوا في نظر الدعوى، وتاريخ إصداره، ورقمه، وأسماء الخصوم ووكلائهم وبيان حضورهم أو غيابهم، وعرضاً مجملًا لوقائع الدعوى، وخلاصة موجزة لطلبات الخصوم ودفعوهم، وأسباب القرار ومنطوقه.

المادة التاسعة والعشرون: تصحيح القرار:

- 1- تتولى الدائرة مصدرة القرار -من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أي من أطراف الدعوى- تصحيح ما يقع في قرارها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية، ويجري هذا التصحيح على نسخة القرار، ويوقعه أعضاء الدائرة التي أصدرته، وإذا رفضت الدائرة التصحيح فيكون لِمَن رفض طلبه



الاعتراض على رفض التصحيح.

2- يُبلغ الأطراف بقرار الموافقة على التصحيح أو رفضه من خلال الوسائل التي توفرها الأمانة العامة.

3- للدائرة من تلقاء نفسها العدول عن قرارها بعد صدوره، وقبل تسليمه أطراف الدعوى، من غير مرافعة عند ظهور مقتضى لذلك، على أن تدون أسباب ذلك في محضر الجلسة.

المادة الثلاثون: تفسير القرار:

إذا وقع غموض في منطوق القرار، فلأي من أطراف الدعوى أن يطلب من الدائرة تفسيره، ويصدر قرار مستقل بالتفسير، يوقعه أعضاء الدائرة التي أصدرته. ويعد القرار الصادر بالتفسير متمماً للقرار الأصلي، ويسري عليه ما يسري على القرار الأصلي فيما يتعلق بطرق الاعتراض.

المادة الحادية والثلاثون: تسلم القرار:

1- يسلم القرار لأطراف الدعوى خلال مدة لا تتجاوز (ثلاثين) يوماً من تاريخ صدوره. وللدائرة -في الحالات التي تستدعي أكثر من ذلك وفق تقديرها- تمديد المدة أو تعديل موعد تسلم القرار بما لا يزيد على (خمسة عشر) يوماً أخرى.

2- على دوائر الفصل تضمين قرارها ما يفيد بأن لأي من أطراف الدعوى طلب استئناف القرار خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسلمه.

المادة الثانية والثلاثون: النفاذ المعجل:

للدائرة أن تُضمّن قرارها شموله بالنفاذ المعجل -بكفالة أو بدونها بحسب تقديرها- عندما تقدر الدائرة وقوع ضرر لا يمكن تداركه.

الباب الثامن: طرق الاعتراض

المادة الثالثة والثلاثون: حالات اكتساب قرارات دوائر الفصل الصفة النهائية:

تكتسب قرارات دوائر الفصل الصفة النهائية في الحالات الآتية:

1- الدعاوى التي لا تزيد قيمة المبالغ المستحق أدائها فيها على (خمس مئة ألف) ريال.

2- انقضاء المهلة المقررة لاستئناف القرار دون أن يُستأنف.

3- اتفاق أطراف الدعوى بالصلح أو إقرارهم بالصلح أمام دوائر الفصل.

المادة الرابعة والثلاثون: تقديم طلب الاستئناف:

دون إخلال بما ورد في الفقرة (2) من المادة (الثالثة والثلاثين) من القواعد يُقدم طلب الاستئناف خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي لتاريخ تسلمه، من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة، مشتملاً على بيانات القرار المُستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وطلبات المستأنف، ويُعد طلب الاستئناف مقيداً من تاريخ تقديمه. وفي حال عدم استيفاء البيانات، فعلى مُقدّمه استيفاء ما نقص منه خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ إبلاغه بذلك النقص، فإن لم يستوف ما طُلب منه خلال هذه المدة، فللدائرة الحكم بعدم قبوله.

المادة الخامسة والثلاثون: الرد على الاستئناف:



1- تبلغ الأمانة العامة المستأنف ضده بالاستئناف، للرد عليه خلال مدة لا تزيد على (ثلاثين) يومًا من تاريخ تبليغه، وللدائرة بناءً على طلب مسبب من المستأنف ضده تمديد هذه المدة بما لا يزيد على (ثلاثين) يومًا أخرى، وإذا لم يودع المستأنف ضده الرد خلال المدة المقررة، يتم دراسة الاستئناف.

2- للمستأنف الاطلاع على رد المستأنف ضده والرد عليه خلال (عشرة) أيام من تاريخ التبليغ برد المستأنف ضده. وإذا لم يودع رده خلال المدة المقررة، يتم دراسة الاستئناف وإحالته إلى دائرة الاستئناف المختصة.

المادة السادسة والثلاثون: وقف تنفيذ القرار المعجل:

لدوائر الاستئناف -بناءً على طلب من المستأنف- أن تأمر بوقف التنفيذ المعجل لقرار دوائر الفصل متى ما رأت أن أسباب الاستئناف قد تؤدي إلى نقض القرار، أو إذا رأت أنه يخشى من التنفيذ المعجل وقوع ضرر يتعذر تداركه.

المادة السابعة والثلاثون: إجراءات دوائر الاستئناف:

1- تنظر دوائر الاستئناف في موضوع الدعوى مرافعةً -حضورية أو عن بعد- وعليها أن تكتفي بتدقيق قرارات دوائر الفصل المعترض عليها في الحالات الآتية:

أ- القرار الصادر بعدم قبول الدعوى لعدم تحريرها.

ب- القرار الصادر بتصحيح أي قرار أو تفسيره.

ج- القرار الصادر بإثبات ترك الخصومة.

د- القرار الصادر بعدم قبول الدعوى شكلاً.

2- إذا كان قرار دائرة الفصل موافقاً في نتيجته لأصوله أيده دائرة الاستئناف مع إضافة ما تراه من أسباب، أما إذا ألغته فتحكم فيما ألغي بعد المرافعة.

3- إذا قررت دائرة الاستئناف إلغاء قرار دائرة الفصل الصادر بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي ترتب عليه منع السير في الدعوى أو بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها أو بعدم سماعها لمضي المدة أو عدم قبولها شكلاً أو بعدم قبول الدعوى لعدم تحريرها، فتعيد الدعوى إلى دائرة الفصل التي أصدرت القرار للنظر في الموضوع، إلا إذا كانت ظروف الدعوى تهيأت للفصل فيها، أو كانت ظروف الدعوى مما تستلزم الفصل فيها على وجه السرعة، أو كان موضوعها مما استقرت بشأنه قرارات أو مبادئ الدوائر الاستئنافية؛ فيجوز الفصل فيها دون إعادة.

المادة الثامنة والثلاثون: الاستئناف الفرعي:

يجوز للمستأنف ضده -قبل انتهاء جلسة المرافعة الأولى- أن يتقدم باستئناف فرعي يتبع الاستئناف الأصلي، ويزول بزواله، وذلك بالإجراءات المعتادة أو بمذكرة مشتملة على أسباب استئنافه.

المادة التاسعة والثلاثون: المعارضة على القرار الغيابي:

1- إذا تعذر تبليغ من صدر ضده قرار غيابي خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ صدوره، يُنشر إعلان في الصحيفة الرسمية أو أي من الصحف المحلية، ويتضمن الإعلان ما يفيد بصدور القرار وأن له حق



المعارضة على القرار لدى الدائرة التي أصدرته، خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ الإعلان.

2- يكون لمن صدر ضده قرار غيابي المعارضة على القرار لدى الدائرة التي أصدرته خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ تبليغه بالقرار، ويُقدم طلب المعارضة بمذكرة وفقًا للإجراءات المقررة لرفع الدعوى، على أن تتضمن المذكرة رقم القرار المعارض عليه، وتاريخه، وأسباب المعارضة.

3- إذا لم يتقدم من صدر ضده قرار غيابي، بالمعارضة على القرار -خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة- عُد القرار نافذًا. فإن حضر خلال هذه المدة وطلب وقف تنفيذ القرار، فعلى الدائرة مُصدرة القرار أن تُصدر قرارًا بوقف التنفيذ، وتمنحه مدة لا تزيد على (ثلاثين) يومًا لإعداد دفعه وردوده. وإذا لم يتقدم بذلك خلال هذه المدة؛ فتصدر الدائرة قرارًا بإنفاذ قرارها السابق.

وإن تقدم بدفعه وردوده خلال المدة المحددة له، نظرت الدائرة فيما قدمه، فإن رأت ما يستدعي إعادة النظر في قرارها فعلت ذلك، وإلا أصدرت قرارًا بإنفاذ قرارها السابق.

وفي جميع الأحوال، يكون لمن صدر ضده قرار غيابي طلب استئناف القرار وفقًا للأحكام المنظمة لذلك.

المادة الأربعون: تقديم طلب التماس إعادة النظر:

1- يحق لأي من أطراف الدعوى أن يلتمس إعادة النظر في القرارات النهائية الصادرة عن أي من الدوائر.

2- يُرفع طلب التماس إعادة النظر من خلال النظام الإلكتروني للأمانة العامة -وفقًا للمتطلبات المحددة من الأمانة العامة- على أن يتضمن الطلب بيانات القرار المطلوبة إعادة النظر فيه، وأسباب الطلب.

المادة الحادية والأربعون: نظر طلب التماس إعادة النظر:

تنظر الدائرة مصدرة القرار النهائي الملتمس ضده في طلب التماس إعادة النظر، وتفصل فيه.

الباب التاسع: ترك الدعوى ووقف النظر فيها

المادة الثانية والأربعون: ترك الدعوى:

دون إخلال بما اشتمل عليه نظام المرافعات الشرعية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام الإجراءات الجزائية من حالات، يُعد المدعي تاركًا لدعواه إذا طُلب منه إجراء يخص دعواه -يتوقف عليه الفصل في الدعوى- ولم يستجب لهذا الطلب في المهلة المحددة له أو في (خمسة عشر) يومًا من تاريخ الطلب، أيهما أطول، ويجوز للدائرة تمديد المهلة بحد أقصى (خمسة عشر) يومًا إضافية بناءً على طلب مسبب من قبل المدعي.

المادة الثالثة والأربعون: وقف الدعوى:

1- يجوز وقف الدعوى، بناءً على اتفاق أطرافها على عدم السير فيها، مدة لا تزيد على (مائة وثمانين) يومًا من تاريخ إقرار الدائرة لاتفاقهم، وإذا لم يعاود أطراف الدعوى السير فيها خلال الأيام العشرة التالية لنهاية الأجل؛ عُد المدعي تاركًا لدعواه.



- 2- إذا رأت الدائرة أن الفصل في موضوع الدعوى يتوقف على الفصل في مسألة أخرى، فلها أن تأمر بوقف السير في الدعوى، وبمجرد زوال سبب التوقف يجوز للدائرة من تلقاء نفسها أن تأمر باستئنافها أو لأي من أطرافها طلب السير فيها خلال الأيام العشرة التالية لزوال سبب التوقف، وإلا عُد المدعي تاركًا دعواه.
- 3- استثناءً من أحكام الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز تعليق الدعوى المنظورة أمام الدوائر بناءً على اتفاق أطرافها لغرض حل الخلاف من خلال طلب إجراء الاتفاق المتبادل المقرر بموجب اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي النافذة بين المملكة والدول الأخرى. وفي حال موافقة الدائرة على الطلب، يمتد التعليق إلى حين اتخاذ قرار بخصوص طلب إجراء الاتفاق المتبادل بصرف النظر عن مدة تعليق الدعوى.

الباب العاشر: إجراءات التنحي والرد

المادة الرابعة والأربعون: طلب التنحي أو الرد:

- يخضع طلب التنحي أو الرد لعضو الدائرة للأحكام الواردة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم بحسب الأحوال وبما يتفق مع طبيعة الدعوى، ويكون تقديم الطلب وفقاً للإجراءات الآتية:
- 1- طلب أي عضو من أعضاء الدوائر التنحي، أو طلب رده يكون موجهاً إلى رئيس الدائرة المعنية. ويُصدر رئيس الدائرة قراراً مسبباً بالموافقة على طلب التنحي أو الرد، ويحل العضو الاحتياطي محل العضو الذي تنحى أو رُدَّ، فإن تعذر ذلك حلَّ محله أي من أعضاء الدوائر الأخرى للجنة ذاتها.
 - 2- طلب رئيس أي دائرة من دوائر الفصل التنحي، أو طلب رده يكون موجهاً إلى رئيس الدائرة الاستئنافية المعنية. ويُصدر رئيس الدائرة الاستئنافية -المعنية- قراراً مسبباً بالموافقة على طلب التنحي أو الرد، ويحدد فيه من يتولى رئاسة الدائرة بالإنبابة.
 - 3- طلب رئيس أي دائرة من الدوائر الاستئنافية التنحي، أو طلب رده يكون موجهاً إلى هيئة عامة تضم جميع أعضاء دوائر اللجان الاستئنافية. ويُصدر الهيئة العامة -المشار إليها في هذه المادة- قراراً مسبباً بالموافقة على طلب التنحي أو الرد، ويحدد فيه من يتولى رئاسة الدائرة بالإنبابة، ويصدر القرار بالأغلبية. وفي جميع الأحوال، يجب أن يصدر قرار الموافقة أو عدمها على طلب التنحي أو الرد مسبباً، ويُعد القرار نهائياً، على ألا يشارك العضو المعني بالتنحي أو الرد في الاجتماعات التي تعقد لدراسة الطلب، وإذا كان تنحي عضو الدائرة أو رده وجوبياً، وجب عليه إشعار رئيس الدائرة أو الهيئة العامة -المشار إليها في هذه المادة- بحسب الأحوال.



الباب الحادي عشر: أحكام عامة

المادة الخامسة والأربعون: اللغة المعتمدة:

تكون اللغة المعتمدة في إجراءات نظر الدعوى هي اللغة العربية، ولا يجوز تقديم أي مذكرة أو مستند بغيرها ما لم يكن مصحوباً بترجمة عربية معتمدة له من مكتب مرخص، ولا تثبت أي أقوال أمام الدائرة بغيرها، وعلى الطرف الذي لا يستطيع التحدث باللغة العربية اصطحاب مترجم يوقع معه في محضر الجلسة.

المادة السادسة والأربعون: المدد النظامية:

- 1- إذا وافق آخر يوم لأي إجراء منصوص عليه في القواعد عطلة رسمية فتمتد مدة الإجراء إلى أول يوم عمل يلي العطلة مباشرة.
- 2- تحسب المهل المحددة في القواعد من اليوم التالي لليوم الذي حدث فيه الأمر المجري لها، وتنقضي بانقضاء اليوم الأخير من تلك المهلة.
- 3- تحسب المدد بالتاريخ الميلادي بحسب طبيعة الدعوى ومستنداتها، ويراعى في الاحتساب التواريخ الواردة في النظام الإلكتروني للأمانة العامة.

المادة السابعة والأربعون: وقف التقادم:

دون إخلال بما تنص عليه المادة (الخامسة) من القواعد، لا تحتسب مدة إجراءات نظر الدعوى التي اعتبرت كأن لم تكن أو بإثبات تركها من المدة المقررة لعدم سماع الدعوى، ويُستكمل احتساب المدة من تاريخ اعتبار الدعوى كأن لم تكن أو بإثبات الترك.

المادة الثامنة والأربعون: الأنظمة ذات الصلة فيما لم يرد فيه نص:

تطبق القواعد على جميع إجراءات الدعوى. وفيما لم يرد فيه نص، تطبق الدوائر ما نص عليه في نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم، واللوائح والقرارات الصادرة في شأنها، وذلك بما لا يخالف طبيعة الدعوى، وبما لا يتعارض مع اختصاصات الدوائر، وصلاحياتها، وطبيعة عملها.

المادة التاسعة والأربعون: مهمات الأمانة العامة:

- تتولى الأمانة العامة تحت إشراف الأمين العام المهمات الآتية:
- 1- الإشراف على إجراءات معالجة الدعاوى وتبادل مذكراتها وتجهيزها.
 - 2- دراسة الدعاوى وتحليلها من النواحي النظامية والمحاسبية والفنية، وإعداد التقارير لعرضها على الدوائر.
 - 3- تقديم الدعم النظامي والفني والإداري للدوائر، قبل عقد الجلسات وأثناءها وبعدها.
 - 4- إبداء الرأي والمشاركة في الدراسات المتعلقة بالأنظمة واللوائح ذات الصلة.
 - 5- إجراء البحوث والدراسات والاستشارات النظامية والفنية والمحاسبية.



- 6- استخراج المبادئ القضائية من قرارات دوائر الاستئناف.
- 7- تصنيف القرارات التي تصدرها الدوائر، وتبويبها، ونشرها.
- 8- متابعة مؤشرات قياس أداء الدوائر المعتمدة والمستهدفات الموضوعة.
- 9- إعداد إحصائية سنوية عن أعمال الدوائر وقراراتها ومدد التقاضي.
- 10- المشاركة مع الإدارات المعنية في الهيئة من أجل تطوير وتحسين الإجراءات والأنظمة ذات الصلة بأعمال الدوائر.
- 11- أي مهمة أخرى يحددها المجلس.

المادة الخمسون: تطبيق أحكام القواعد:

للمجلس إصدار القرارات اللازمة لتطبيق أحكام القواعد.

المادة الحادية والخمسون: النشر والنفاذ:

- 1- تحل القواعد محل قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية -الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/4/21هـ- وتلغي ما يتعارض معها من أحكام.
- 2- تُنشر القواعد في الجريدة الرسمية، ويُعمل بها من تاريخ نشرها.



شكراً..



Zakat, Tax, and Customs Committee Procedures

Bureau of Experts at the Council of Ministers Official
Translation Department



NOTES:

1. This translation is provided for guidance. The governing text is the Arabic text.
2. The translation of Saudi laws takes the following into consideration:
 - Words used in the singular form include the plural and vice versa.
 - Words used in the masculine form include the feminine.
 - Words used in the present tense include the present as well as the future.
 - The word “person” or “persons” and their related pronouns (he, his, him, they, their, them, and who) refer to a natural and legal person.



Zakat, Tax, and Customs Committee Procedures

Chapter 1: Preliminary Provisions

Article 1: Definitions

In these Procedures, the following words and phrases shall have the meanings assigned thereto, unless the context requires otherwise:

Procedures: Zakat, Tax, and Customs Committee Procedures.

Authority: Zakat, Tax, and Customs Authority.

Board: Board of Directors of the Authority.

Dispute Circuits: Any circuit of the Zakat, Tax, and Customs Dispute and Violation Committees.

Appellate Circuits: Any circuit of the Zakat, Tax, and Customs Dispute and Violation Appellate Committees.

Circuits: Dispute circuits and appellate circuits.

Member: Any member of a circuit, including the head of the circuit.

General Secretariat: General Secretariat of the Zakat, Tax, and Customs Committees.

Secretary General: Secretary General of the Zakat, Tax, and Customs Committees.

Remote Litigation: Litigation between the parties to the lawsuit through the electronic communication means specified by the General Secretariat.

Zakat, Tax, and Customs Laws and Regulations: Zakat, tax, and customs laws and regulations, resolutions and instructions applicable in the Kingdom of Saudi Arabia, and relevant international agreements and treaties to which the Kingdom is a party.

Taxpayer: Any natural or legal person subject to zakat, tax, and/or customs duties, in accordance with zakat, tax, and customs laws and regulations.

Internal Committee: The Authority's internal committee in charge of



settling the disputes which arise between the Authority and taxpayers with respect to the Authority's decisions.

Settlement Procedures: Procedures for the settlement of zakat, tax, and customs disputes.

Day: A calendar day, including official state holidays.

Article 2: Filing Lawsuits

The filing of lawsuits, submission of memoranda, and conduct of litigation procedures shall be made in the physical presence of the parties to the lawsuit or be made remotely through electronic means following the requirements set by the General Secretariat.

Chapter 2: Jurisdiction and Appeals Procedures

Article 3: Subject-Matter Jurisdiction

1. Zakat and tax dispute circuits shall have the jurisdiction to decide on the following:
 - a) Violations, disputes, and public and private lawsuits arising from the application of zakat and tax laws and regulations.
 - b) Objections filed by persons with interest against decisions issued by the Authority in the application of zakat and tax laws and regulations.
2. Customs dispute circuits shall have the jurisdiction to apply the Unified Customs Law of GCC States and its Implementing Regulations, including the following:
 - a) Considering all customs smuggling offenses and the like.
 - b) Considering all offenses and violations of said Law and its Implementing Regulations.
 - c) Reviewing objections to collection decisions in accordance with Article 147 of said Law.
 - d) Reviewing objections to decisions involving fines in accordance with Article 148 of said Law.
 - e) Reviewing objections to decisions denying requests for refunds.
3. Appellate circuits shall have the jurisdiction to decide on objections to the decisions of dispute circuits.
4. Circuits shall have the jurisdiction to investigate and decide lawsuits,



including the authority to summon witnesses, order the submission of evidence and documents, issue decisions, and impose penalties, in accordance with relevant legal provisions.

Article 4: Territorial Jurisdiction

A lawsuit may be heard by any circuit with subject-matter jurisdiction to consider such lawsuit irrespective of its territorial jurisdiction, excluding lawsuits relating to committing or attempting to commit customs smuggling offences and the like. In such lawsuits, the circuits under whose territorial jurisdiction the place where the offense was committed is located shall have jurisdiction.

Article 5: Objection to Authority Decisions

Any person against whom a decision is issued by the Authority may file an objection within 60 days from the day following the date of notification thereof. The Authority shall decide on said objection within 90 days from the filing date. The objecting person may, within 30 days from the day following the date of notification of the rejection or partial acceptance of the objection or upon the lapse of 90 days without a decision being made thereon, take any of the following actions:

- a) Request the referral of the objection to the internal committee for settlement. If the taxpayer rejects the internal committee's decision or if the period specified in the Settlement Procedures lapses without a settlement being reached, he may object to the Authority's decision before the dispute circuits within 30 days from the date of notification of the internal committee's decision or upon the lapse of the period specified in the Settlement Procedures without reaching a settlement. Said objection shall not include any matters that have been settled with the internal committee.
- b) File a lawsuit directly with the dispute circuits.

Article 6: Unappealable Authority Decisions

Without prejudice to the provisions of Article 5 of these Procedures, Authority decisions may not be appealed before any other body in any of the following cases:

- a) If the taxpayer fails to file an objection to the decision with the Authority within 60 days from the day following the date of notification thereof.
- b) If the taxpayer fails to file a lawsuit with the dispute circuits or to request



the referral of his objection to the internal committee for settlement within 30 days from the day following the date of notification of the Authority's decision which amends the contested decision or rejects the objection or upon the lapse of 90 days from the date of filing his objection without a decision being made thereon.

- c) If the taxpayer fails to file a lawsuit with the dispute circuits within 30 days from the day following the date of notification of the internal committee's decision relating to the settlement or from the lapse of the period specified in the Settlement Procedures without a settlement being reached.

Authority decisions shall not be unappealable if the competent circuit finds that such decisions do not meet the legal requirements stipulated in the zakat, tax, and customs laws and regulations.

Article 7: Enforceability of Authority Decisions

1. An objection filed by a taxpayer in zakat and tax lawsuits shall not affect his obligation to pay the uncontested legally due amount.
2. The enforcement of decisions related to the collection of contested customs duties, other charges, and established customs fines shall not be stayed unless a bank guarantee or cash security is furnished to fully cover the claimed amounts.

Chapter 3: Settlement Procedures

Article 8: Zakat, Tax, and Customs Settlement

1. The internal committee may negotiate with a taxpayer to reach a settlement on his objection to the Authority's decision at any stage of the lawsuit proceedings. The initiation of negotiation with the taxpayer shall result in the suspension of the proceedings.
2. The internal committee's settlement decision shall be deemed final and shall terminate the lawsuit, if the taxpayer agrees thereto in writing within the period specified in the Settlement Procedures. The Authority shall notify the General Secretariat of the same and shall provide it with a copy of the decision for the dismissal of the lawsuit.
3. If the taxpayer rejects the internal committee's decision or if the period specified in the Settlement Procedures lapses, the proceedings of the lawsuit shall resume in accordance with the procedures stipulated herein.



The Board shall, pursuant to a decision issued thereby, determine the powers of the internal committee and shall issue the Settlement Procedures.

Article 9: Settlement of Customs Smuggling Cases

Conciliatory settlement may be made in customs smuggling cases, in accordance with the Unified Customs Law of GCC States and its Implementing Regulations, pursuant to a written request by the interested party, whether prior to filing the lawsuit or during the proceedings and before the issuance of the initial ruling. The lawsuit shall be dismissed upon reaching a conciliatory settlement. The interested party shall have the right to not accept the conciliatory settlement.

Chapter 4: Lawsuit Filing Procedures

Article 10: Representation before Circuits

The representation of the parties to the lawsuit shall be in accordance with the provisions of the Code of Law Practice and its Implementing Regulations.

Article 11: Lawsuit Filing Procedures and Related Information

1. A lawsuit shall be filed in accordance with the requirements specified by the General Secretariat, and shall include the following information:
 - a) For a natural person, the plaintiff's full name and identification number.
For a legal person, the articles of association, commercial registration number, and the address of its main office or, if the lawsuit relates to a branch office, the address of such office.
 - b) Tax Registration Number or Tax Identification Number, if any.
 - c) Number, date, and outcome of the objection filed with the Authority, and a copy of the contested decision.
 - d) Full name of the agent or legal representative, as the case may be, and his identification number, place of residence, and place of work, if any.
 - e) Contact information of the plaintiff or his representative, including mobile phone number.
 - f) Subject matter of the lawsuit and the plaintiff's claims and supporting documents.
 - g) The decision of the Authority or the relevant internal committee and



the date of notification of such decision with regards to the objection referred thereto, if any.

A statement of claim may not include more than one objection filed with the Authority; a separate lawsuit shall be filed for each objection.

2. A lawsuit relating to customs smuggling offenses and the like, whether committed or attempted, which falls within the jurisdiction of the customs circuits, shall be filed by the competent authority via the electronic system and in accordance with the requirements of the General Secretariat, and shall include the information provided for by the Law of Criminal Procedure and its Implementing Regulations.

A lawsuit satisfying the prescribed requirements and information shall be deemed filed from the date of its filing. In the event that such requirements and information are not satisfied, they shall be satisfied by the claimant within 15 days from the date of notification thereof. If the claimant fails to satisfy such requirements within said period, the lawsuit shall be deemed not filed. The claimant may, without prejudice to the period stipulated in Article 5 of these Procedures, file a new lawsuit with a new filing number. The General Secretariat may request any legal document that supports the validity of the information referred to in this Article.

The General Secretariat shall not refer any lawsuit to the circuits for consideration unless it ascertains that the lawsuit satisfies the requirements and information prescribed in this Article.

Article 12: Service of Process

A service of process shall be deemed valid and the relevant recipient shall be deemed served as per the contact information entered by the claimant if such process is served by any of the following methods:

1. Text messages or e-mails sent via the General Secretariat's electronic system to the registered or preferred mobile phone number or the preferred e-mail address.
2. Pre-recorded phone messages delivered to the registered or preferred phone number.
3. The national address.
4. The address recorded in the commercial register.
5. Any account registered with any e-government system.

Process may be served at any time, and the General Secretariat may outsource such task to the private sector.



Article 13: Failure of Service of Process

1. If the defendant's place of residence or address is unknown and it is not possible to notify him of the lawsuit or the hearing date, and if all the methods stated in Article 12 of these Procedures are exhausted, the General Secretariat may request that such process be served by the competent authorities. If the process cannot be served, an announcement to that effect shall be published in the Official Gazette or in any local newspaper. In such case, the decision issued against the defendant shall be deemed in absentia.
2. The service of process in a public action shall be made in accordance with the procedures stipulated in the Law of Criminal Procedure, without prejudice to the nature of the action.

Article 14: Exchange of Memoranda

1. A defendant shall submit his response to the lawsuit within a period not exceeding 30 days from the date of the service of process, through the electronic system of the General Secretariat as per the requirements specified thereby. The General Secretariat may, pursuant to a reasoned request from the defendant, extend such period for a period not exceeding 30 days. If the defendant fails to submit his response within the prescribed period, the General Secretariat shall examine and refer the lawsuit to the competent circuit.

The plaintiff shall have access to the defendant's response and shall respond thereto within 10 days from the date of his notification of the defendant's response. If the plaintiff fails to file the response within the prescribed period, the General Secretariat shall examine and refer the lawsuit to the competent circuit.

Chapter 5: Hearing Procedures

Article 15: Hearing

1. Lawsuit proceedings and arguments shall be made in writing. A circuit may, on its own motion or on the motion of one of the parties to the lawsuit, hear statements and defenses through remote or in-person litigation, at its discretion. A hearing held remotely shall be deemed to have been held in the physical presence of the litigants and shall have the same legal effect. The circuit shall enter into the hearing minutes the manner in which the hearing is held.
2. Without prejudice to paragraph (1) of this Article, a circuit may assign any



- of its members to prepare the lawsuit for argument prior to the date of the scheduled hearing.
3. In the event of the absence of the head of the circuit, a circuit member holding a degree in law shall preside over the hearing on his behalf.

Article 16: Session Management

The member presiding over the session shall be in charge of managing the session and maintaining order, and he may, for such purpose, remove from the session any person who disrupts order. He may also order that offensive or indecent words be stricken from any memorandum or document submitted by any of the parties to the lawsuit and may order that a report be prepared for each violation or offense that occurs during the session.

Article 17: Hearing Minutes

Each circuit shall have one secretary or more to draft the hearing minutes under the supervision of the head of the circuit. The secretary shall enter into the minutes the date and location of each hearing and its opening and closing times, and the names of the circuit members participating in the lawsuit and the parties thereto as well as all the proceedings and facts presented during the hearing.

Article 18: Deciding Lawsuits

A circuit shall decide on any lawsuit filed therewith within 30 days from the date of the first session and may, in cases requiring a longer period, extend such deadline for a period not exceeding 15 days.

Article 19: Claimant's Absence

1. If the claimant fails to attend any session after being notified of the date set for consideration of the lawsuit without an excuse acceptable to the circuit, the circuit shall decide the lawsuit if it is ripe for judgment.
2. The circuit shall dismiss the lawsuit without prejudice if it is not ripe for judgment. If the claimant fails to request resumption of the lawsuit within 30 days from the date of its dismissal, or if he fails to attend any session after the resumption of the lawsuit, the circuit shall decide that the lawsuit be deemed null and void, and such decision shall be final and unappealable. The claimant may, without prejudice to the time limit specified for hearing the lawsuit, file a new lawsuit with a new filing number.



Article 20: Defendant's Absence

If the defendant or his agent or legal representative is served with the statement of claim or the hearing date, in accordance with Article 12, or if the defendant or his agent or legal representative files a defense memorandum but fails to appear, or if the defendant or his agent or legal representative appears at any hearing then fails to appear, the decision issued against the defendant shall not be deemed in absentia.

Article 21: Absence of the Parties to the Lawsuit

Any party who fails to appear within 30 minutes of the time specified for the commencement of the session shall be deemed absent unless the circuit decides to extend such period. Any party who appears after such period but prior to the commencement of the session shall not be deemed absent.

Chapter 6: Evidentiary Procedures and Assignment of Expert

Article 22: Evidentiary Means

Evidence presented before the circuit shall be subject to the Law of Evidence.

Article 23: Circuit Powers

If a circuit finds it necessary during the arguments to conduct an inspection or further investigation, the circuit shall carry out such inspection or investigation on its own or assign a person to perform such task. The circuit may assign a person to hear the testimony of any witness whose testimony the circuit deems necessary.

Article 24: Viewing and Reproduction

A document or memorandum submitted by a party to the lawsuit may not be admitted unless made available to the other party.

Article 25: Assignment of Expert

1. A circuit may, if necessary, assign one expert or more; neither the expert nor the parties to the lawsuit may communicate with each other except



- through the General Secretariat.
2. The circuit shall, in the assignment decision, specify the expert's task and the deadline for submitting his report or providing his opinion, and shall also determine the party or parties to bear the expert fees. The fees shall be paid within the period set by the circuit either by making a deposit into the bank account of the General Secretariat or by providing a check payable thereto, as determined by the General Secretariat. If the party bearing the expert fees fails to pay such fees or to provide the check within the set period, the other party may pay such fees; in such case, the party paying the fees shall, if the judgment is rendered in his favor, have the right of recourse against the other party for the expert fees as determined by the circuit.
 3. If none of the parties to the lawsuit deposit the expert fees or provide the check and if deciding the lawsuit depends on the expert's report, the circuit may suspend the lawsuit until the fees are deposited.

Article 26: Expert Report

The expert assigned by the circuit shall submit his report by the deadline specified in the assignment decision. If he fails to do so, he shall submit a report stating the reasons therefor. The circuit may, at its discretion, extend the deadline for submitting the report for a period not exceeding the period specified in Article 18 of these Procedures.

Chapter 7: Circuit's Decision

Article 27: Issuance of Decision

1. The circuit's decision shall be passed by the majority of its members and shall be signed by all the members who participated in considering the lawsuit. The opinion of a dissenting member and the reasons for his objection shall be entered into the hearing minutes along with the majority's response thereto, and shall be attached to the lawsuit file. The decision must indicate that it was issued unanimously or by majority.
2. The parties shall be notified of the decision through the methods adopted by the General Secretariat.

Article 28: Details of the Decision

The decision shall include the name of the issuing circuit; the names of the



circuit members who participated in considering the lawsuit; the date and number of the decision; the names of the litigants and their agents and an account of their attendance; a summary of the facts of the lawsuit; a brief account of the petitions and defenses of the litigants; and the reasoning for and text of the decision.

Article 29: Correction of Decision

1. The circuit issuing the decision shall, on its own motion or on the motion of any of the parties to the lawsuit, correct any material errors in the decision, whether in wording or in calculation. Such correction shall be made on the original decision and shall be signed by the members of the issuing circuit. If the circuit denies correction of its decision, the party whose petition was denied may file an objection thereto.
2. The parties shall be notified of the approval or denial of the correction through the methods adopted by the General Secretariat.
3. The circuit may, on its own motion and without pleading, if justified, revoke its decision after it is issued and before it is served to the parties to the lawsuit. The grounds for such revocation shall be entered into the hearing minutes.

Article 30: Interpretation of Decision

If the text of the decision is vague, any party to the lawsuit may petition the circuit for interpretation. A separate decision to this effect shall be issued and shall be signed by the members of the same circuit. The interpretation decision shall be deemed complementary to the original decision and shall be subject to the appeal methods applicable to the original decision.

Article 31: Receipt of Decision

1. The decision shall be served to the parties to the lawsuit within a period not exceeding 30 days from its date of issuance. The circuit may, in cases requiring a longer period as determined thereby, extend said period or amend the date of serving the decision for an additional period not exceeding 15 days.
2. A dispute circuit shall include in its decision a statement that any party to the lawsuit may appeal said decision within 30 days from the day following the date set for its receipt.

Article 32: Expedited Enforcement

A circuit may provide in its decision that it be enforced expeditiously, with or without surety, at its discretion, if the circuit determines that delay of



enforcement of the decision may result in unavoidable damage.

Chapter 8: Appeal Methods

Article 33: Cases where dispute circuit decisions become final:

Decisions of dispute circuits shall become final in the following cases:

1. Lawsuits where the value of payable amounts does not exceed fifty thousand riyals.
2. The lapse of the appeal period without filing an appeal.
3. The agreement of the parties to the lawsuit to a conciliatory settlement or their acknowledgment of such settlement before the dispute circuits.

Article 34: Filing of Appeal

Without prejudice to the provision of Article 33(2) of these Procedures, a petition for appeal shall be filed through the electronic system of the General Secretariat within 30 days from the day following the date of receipt of the decision. Said petition shall include the details of the appealed decision, grounds for the appeal, and appellant's requests; the appeal shall be deemed filed from the date of its filing. If the condition for providing the required details is not satisfied, the applicant shall satisfy such condition within 15 days from the date he is notified of such non-satisfaction. In the event that such details are not completed within said period, the circuit may deny the appeal.

Article 35: Response to Appeal

1. The General Secretariat shall notify the appellee of the appeal in order for him to respond thereto within a period not exceeding 30 days from the date of notification. The circuit may, upon a reasoned request from the appellee, extend such deadline for a period not exceeding 30 days. If the appellee fails to file his response within such period, the process of reviewing the appeal shall commence.
2. An appellant shall have access to the appellee's response and he may file a response thereto within 10 days from the date of his notification of the appellee's response. If he fails to file his response within the prescribed period, the appeal shall be considered and referred to the competent appellate circuit.



Article 36: Stay of Decision Enforcement

Appellate circuits may, upon a petition by the appellant, order a stay of the expedited enforcement of the dispute circuit's decision if it finds that the grounds for appeal could lead to the reversal of the decision or if it determines that the expedited enforcement of the decision may result in unavoidable damage.

Article 37: Procedures of Appellate Circuits

1. Appellate circuits shall hear arguments relating to the merits of the lawsuit, whether in the physical presence of the parties to the lawsuit or remotely, and shall only review the following types of contested decisions issued by the dispute circuits:
 - a) A decision dismissing the lawsuit for not being duly drafted.
 - b) A decision correcting or interpreting any decision.
 - c) A decision establishing abandonment of litigation.
 - d) A decision dismissing the lawsuit in form.
2. If the dispute circuit's decision is consistent with its reasoning, the appellate circuit shall uphold the decision and shall include any additional reasons it deems necessary. If, however, it revokes the decision, it shall decide on the revoked part upon hearing the arguments.
3. If the appellate circuit decides to revoke the decision of lack of jurisdiction issued by the dispute circuit; the decision issued by said circuit to grant a subsidiary motion which results in a stay of proceedings; the decision issued by said circuit to dismiss a lawsuit for being previously ruled on, for the lapse of the statutory period, or for not being duly drafted; or the decision issued by said circuit to dismiss the lawsuit in form, it shall remand the lawsuit to the dispute circuit that issued the decision for reconsideration. If, however, the lawsuit is ripe for judgment, its circumstances require an expedited decision, or the issue subject of the lawsuit is set by appellate circuit precedence, it may be ruled on without being remanded.

Article 38: Secondary Appeal

An appellee may, prior to the end of the first session, file a secondary appeal which shall follow the original appeal and terminate upon its termination; said appeal shall be filed in accordance with applicable procedures or by a memorandum stating the grounds therefor.



Article 39: Objection to Decisions Issued in Absentia

1. If it is not possible to notify a person against whom a decision is issued in absentia within 30 days from the issuing date of the decision, an announcement shall be published in the Official Gazette or in a local newspaper. Said announcement shall indicate the issuance of the decision and that the person against whom the decision is issued may object thereto before the issuing circuit within 30 days from the date of the announcement.
2. The person against whom a decision is issued in absentia may object to such decision before the issuing circuit within 30 days from the date of notification thereof. The objection shall be filed by a memorandum in accordance with the applicable procedures for filing lawsuits. The memorandum shall include the number and date of the contested decision and the grounds for objection.
3. If the person against whom a decision is issued in absentia does not file an objection within the period specified in paragraph (2) of this Article, the decision shall be deemed enforceable. If said person appears within such period and files a petition to stay enforcement of the decision, the circuit issuing the decision shall issue a stay of enforcement decision and shall grant said person a period not exceeding 30 days to prepare his defenses and responses. If he fails to file such defenses and responses within such period, the circuit shall issue a decision enforcing its previous decision.

If the person files his defenses and responses within the specified period, the circuit shall review such defenses and responses. If the defenses and responses merit reconsideration of the decision, the circuit shall do so; otherwise, it shall issue a decision enforcing its previous decision.

In all cases, the person against whom a decision is issued in absentia may file an appeal in accordance with the governing provisions.

Article 40: Filing a Petition for Reconsideration

1. Any party to the lawsuit may petition for reconsideration of a final decision rendered by any circuit.
2. The petition for reconsideration shall be filed through the electronic system of the General Secretariat in accordance with the requirements specified thereby and shall include the details of the decision subject of the reconsideration petition and the grounds for such petition.



Article 41: Consideration of Petition for Reconsideration

The circuit issuing the final decision subject of the reconsideration petition shall review the petition for reconsideration and decide thereon.

Chapter 9: Abandonment and Suspension of Lawsuit

Article 42: Abandonment of Lawsuit

Without prejudice to the cases provided for in the Law of Civil Procedure, Law of Procedures before the Board of Grievances, and the Law of Criminal Procedure, a plaintiff shall be deemed to have abandoned his lawsuit if he is requested to carry out a certain procedure upon which deciding the lawsuit depends but fails to do so by the deadline or within 15 days from the request date, whichever is longer. The circuit may, pursuant to a reasoned petition from the plaintiff, extend such deadline for a period not exceeding 15 days.

Article 43: Suspension of Lawsuit

1. A lawsuit may, upon the parties' agreement, be suspended for a period not exceeding 180 days following the date of the circuit's approval of the agreement. If the parties do not resume the lawsuit within the 10 days following the end of such period, the plaintiff shall be deemed to have abandoned the lawsuit.
2. If the circuit determines that deciding a lawsuit requires deciding another matter, it may order suspension of such lawsuit. If the grounds for suspension cease to exist, the lawsuit may be resumed pursuant to an order by the circuit or pursuant to a petition filed by any of the parties to the lawsuit within the 10 days following the cessation of the grounds for suspension. If no petition is filed by any of the parties, the plaintiff shall be deemed to have abandoned the lawsuit.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph (1) of this Article, any lawsuit being considered before the circuits may be suspended if the parties agree on such suspension for the purpose of resolving the dispute by requesting the implementation of the mutual agreement procedures prescribed under the double taxation avoidance agreements in force between the Kingdom and other countries. If the circuit grants the petition, the suspension shall extend until a decision is made on the request for the implementation of the mutual agreement procedures, regardless of the suspension period of the lawsuit.



Chapter 10: Recusal and Disqualification Procedures

Article 44: Request for Recusal or Disqualification

A request for recusal by a circuit member or a petition for his disqualification shall be subject to the provisions of the Law of Civil Procedure, the Law of Criminal Procedure, and the Law of Procedures before the Board of Grievances, as applicable and in accordance with the nature of the lawsuit. Said request or petition shall be filed as follows:

1. A request for recusal by a circuit member or a petition for his disqualification shall be submitted to the head of the relevant circuit.

The head of the circuit shall issue a reasoned decision approving the request or petition. Such member shall be replaced by the substitute member or, if infeasible, by any other circuit member of the same committee.

2. A request for recusal by the head of any dispute circuit or a petition for his disqualification shall be submitted to the head of the relevant appellate circuit.

The head of the relevant appellate circuit shall issue a reasoned decision approving the request or petition and designating the acting head of the circuit.

3. A request for recusal by the head of an appellate circuit or a petition for his disqualification shall be submitted to a general commission comprising all the members of the appellate committee circuits.

The general commission referred to in this Article shall, by majority vote, issue a reasoned decision approving the request or petition and designating the acting head of the circuit.

In all cases, the decision to approve or deny a request for recusal or petition for disqualification shall be reasoned and shall be deemed final, provided that the concerned member does not participate in the meetings held to review the request or petition. If the recusal or disqualification of a circuit member is mandatory, said member must notify the head of the circuit or the general commission referred to in this Article, as the case may be.



Chapter 11: General Provisions

Article 45: Official Language

Arabic shall be the official language to be used in lawsuit proceedings. No memorandum or document may be submitted in another language, unless accompanied by an Arabic translation certified by a licensed translation office. No statement in a language other than Arabic may be recorded by the circuit. A non-Arabic speaking party shall be accompanied by an interpreter, and they shall both sign the hearing minutes.

Article 46: Statutory Periods

1. If the last day of any procedure stipulated in these Procedures coincides with an official holiday, the period of the procedure shall be extended to the first working day following the official holiday.
2. The periods specified in these Procedures shall commence from the day following the day on which the relevant matter occurs and shall terminate by the end of the last day of such period.
3. Periods shall be determined pursuant to the Gregorian calendar and as per the nature and documents of the lawsuit, subject to the dates set out in the electronic system of the General Secretariat.

Article 47: Suspension of Prescription

Without prejudice to the provisions of Article 5 of these Procedures, the prescription period of a lawsuit shall not include the period of hearing the lawsuit which was deemed null and void or which was abandoned. Such period shall resume from the date of annulment or abandonment of the lawsuit.

Article 48: Application of Relevant Laws in Cases not Provided for in these Procedures

These Procedures shall be applied in all lawsuit proceedings. Absent a specific provision in these Procedures, circuits shall apply the procedures stipulated in the Law of Civil Procedure, the Law of Criminal Procedure, and the Law of Procedures before the Board of Grievances, as well as related regulations and decisions, in a manner not inconsistent with the nature of the lawsuit and the circuit's functions, jurisdiction, and nature of work.



Article 49: Duties of the General Secretariat

The General Secretariat shall, under the supervision of the Secretary General, assume the following duties:

1. Supervising lawsuit proceedings as well as preparing and exchanging memoranda.
2. Examining and analyzing the legal, accounting, and technical aspects of lawsuits, and preparing reports thereon to be presented to the circuits.
3. Providing legal, technical, and administrative support to circuits prior to, during, and after hearings.
4. Providing opinion on and participating in studies of relevant laws and regulations.
5. Conducting research and studies as well as legal, technical, and accounting consultations.
6. Deducing judicial principles from appellate circuit decisions.
7. Categorizing, classifying, and publishing circuit decisions.
8. Monitoring the approved key performance indicators of circuits and the targets thereof.
9. Preparing annual statistics on circuit activities and decisions as well as the durations of litigation.
10. Participating with relevant Authority departments in improving procedures and laws related to circuit activities.
11. Any other duty assigned thereto by the Board.

Article 50: Application of the Provisions of these Procedures

The Board shall issue the decisions necessary for implementing the provisions of these Procedures.

Article 51: Publication and Entry into Force

1. These Procedures shall supersede the Tax Dispute and Violation Committee Procedures, issued by Royal Order No. 26040, dated 21/4/1441H, and shall repeal any provisions conflicting therewith.
2. These Procedures shall be published in the Official Gazette and shall enter into force as of the date of publication thereof.



Thank you..